برميل النفط الكويتي يرتفع إلى 62.26 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 84ر1 دولار في تداولات أول أمس الجمعة ليبلغ 26ر62 دولار أمريكي مقابل 42ر60 دولار للبرميل في تداولات يوم الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط نحو 3 في المئة أول أمس مبتعدة أكثر عن أدنى مستوى في خمسة أشهر الذي سجلته هذا الأسبوع بعد أن قالت السعودية إن منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) تقترب من الاتفاق على تمديد خفض الإنتاج لما بعد يونيو ومع صعود الأسهم الأمريكية.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 62ر1 دولار بما يعادل 6ر2 في المئة ليتحدد سعر التسوية عند 29ر63 دولار للبرميل في حين أغلق الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط على 99ر53 دولار للبرميل مرتفعا 40ر1 دولار أو 7ر2 في المئة.

الدولة خارج تصنيف مؤشر التنافسية عام 2019

«الشال»: تصنيف الكويت التنافسي في تخلف متصل

قال تقرير الشال الصادر عن التنافسية العالمية ، لقد صدر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية في لوزان بسويسرا في 28 مايو الفائت، التصنيف الجديد لترتيب الدول في مؤشر تنافسية اقتصاداتها، وشمل المؤشر 63 دولة، حصدت فيها سنغافورة المركز الأول متقدمة من المركز الثالث في مؤشر عام 2018. وفي دراسة «لماكينزي» مقدمة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، تذكر الدراسة، بأن مشروع «كويت جديدة» سوف يخلق فرص عمل مواطنة بحدود 210 – 220 ألف فرصة بإنتاجية متفوقة تضاهي انتاجية العمالة السنغافورية، وسنغافورة كما ذكرنا الأولى على مستوى العالم في تنافسية اقتصادها وفقاً للمؤشر المذكور. بينما الكويت وفقاً لمؤشر التنافسية كانت في عام 2019 خارج التصنيف، أي ليست ضمن الـ63 دولة المصنفة ضمنه، وفي مؤشر أخر موازي تحت مسمى تقرير التنافسية العالمية الصادر عن دافوس، تخلفت الكويت من المركز 34 في عام 2015 إلى المركز 38 في عام 2016 إلى المركز 52 في عام 2017، وإلى المركز 54 في عام 2018، أي أن تصنيفها التنافسي في تخلف متصل.

ومؤشر المعهد الدولي للتنافسية، هو حصيلة أداء مؤشرات أخرى، هي أداء الاقتصاد الكلي، كفاءة الأداء الحكومي، كفاءة أداء قطاع الأعمال، وكفاءة البنى التحتية، أي أن معامل الارتباط بين المؤشرات الأربعة لا بد وأن يكون إيجابي وقوي حتى يفرز حصيلة تنافسية متقدمة للاقتصاد، وذلك ما لا يتحقق في الكويت. إذا أضفنا إليه ذلك التخلف المتصل أيضاً في مؤشر مدركات الفساد، ومؤشر بيئة الأعمال بشكل عام، نعرف مدى ضرورة تبني الكويت لنهج إصلاح جراحي ومنضبط، غير ذلك، كل ما يقال حول الأهداف التنموية الجميلة، لا يعدو سراب. والتنمية في أدبياتها قريبة جداً من أي مشروع زراعي، فالحرث والسقي

والتغذية وملاءمة الطقس، هي الفارق بين النجاح في حصد الثمار من عدمه، والتنافسية وسلامة بيئة الأعمال وندرة الفساد، إلى جانب سلامة البنى التحتية البشرية والمادية، هي ضمانة نجاح أي مشروع تنمية.

ولا يبدو أن تحقيق تقدم في تلك المؤشرات أمر عصي على الكويت، ففي مؤشر التنافسية المذكور لعام 2019، حققت ثلاث من دول مجلس التعاون تقدماً ملموساً في ترتيبها، وجميعها جاءت في النصف الأول من الجدول. أفضلها الامارات التي تقدمت مركزين مقارنة بتصنيف عام 2018 وحصدت المركز الخامس على مستوى العالم، متقدمة على هولندا وإيرلندا والدنمارك والسويد، وتلك دول مشهود لها بكفاءة إقتصاداتها. ثاني تلك الدول قطر، التي تقدمت 4 مراكز وأصبحت في المركز العاشر على مستوى العالم، وأضعف مؤشراتها الجزئية كان مؤشر بناها التحتية الذي حصدت فيه المركز الأربعين، وبعض العناية به يرفع من إحتمالات تقدم تنافسيتها. ثم جاءت السعودية في المركز 27، ولكن بتفوقها في تحقيق أعلى قفزة على مستوى كل دول المؤشر بالقفز 13 مركزاً في عام واحد. لذلك نود أن نعيد التذكير بما كتبناه سابقاً، بأن مشروع «كويت جديدة» مشروع حلم، ومن الجيد أن نحلم، ولكن تحويله إلى واقع لا يتم بالهروب من إصلاح المركز، فهو البيئة الحاضنة للتنمية، ولا تصح تنمية سوى بصلاحها، عدا عن ذلك يظل الحلم مجرد حلم.

90 بالمئة منها لا تقوم بمهامها

40 هيئة ومجلس ولجنة في الكويت تمثل عبئاً ضخماً على المالية العامة

ورد في تقرير الشال الصادر عن الهيئات الحكومية الموازية ، تذكر جريدة يومية في عددها الصادر بتاريخ 2 يونيو الجاري بأن وزير البلدية خاطب وزير العدل طالباً تأسيس هيئة عامة للعقار لمواجهة قضايا النصب العقاري، وفي الكويت كما ذكرنا أكثر من 40 هيئة ومجلس ولجنة، 90 % منها ليست فقط لا تقوم بمهامها، وإنما تمثل عبء ضخم على المالية العامة، ومعظمها لا تعدو كونها منصات للنزاع على المحاصصة في تعييناتها، واستدامتها مستحيلة. وكانت واحدة من أولويات الإصلاح المالي والاقتصادي الحكومي هي التخلص من أكبر عدد منها، إما بالحل أو الدمج، ولم يتحقق شيء يذكر من تلك الأهداف الحكومية، والدعوة الجديدة هي تغيير في المسار إلى الاتجاه المعاكس للإصلاح.

وقضايا النصب العقاري عندما كانت تحدث، كان يكفي قراءة إعلاناتها ووعودها من قبل أي متخصص، وكان قرار استباقي واحد من قبل أي مسؤول، بالتحقيق والتحقق من الأرقام الموعودة، يكفي لوقف كل ما حدث من تداعيات مأساوية لاحقة. ولكن، النهج الحكومي هو نهج رد فعل، وليس نهج فعل، فالحكومة الكويتية أكبر حكومات العالم على مر التاريخ، فهناك موظف مواطن حكومي واحد، لكل مواطن بالغ لا يعمل في الحكومة، وإذا كان هذا الحشد عاجز عن الإنجاز، فالحل يكمن في مراجعة النهج، وليس زيادة العدد. ومن غير المقبول التحجج بأن لدى العالم أو اقليمنا هيئات مماثلة، فليس في العالم دولة واحدة متخمة بالعمالة العامة كما حال الكويت، ولا يلجأ العالم إلى تأسيس كيانات موازية إذا فشلت الكيانات الأصلية في أداء مهامها، والإبقاء في نفس الوقت على الأصلية.

ويمكن البحث في تأسيس أي هيئة ضرورية، ذلك ليس من المحرمات، ولكن بعد دراسة لكل الهيئات القائمة واتخاذ قرار قاطع بحل معظمها، واشتراط الانتهاء من إنجاز حل عدد من تلك الهيئات قبل تأسيس أي هيئة جديدة. ما يفترض أن يصبح نهج حكومي، هو أن تقليص حجمها، أي حجم الحكومة، لم يعد خيار، وإنما متطلب حتمي من أجل زيادة فرص استدامة المالية العامة.

«التجارة» تضيف 8 أنشطة للدليل الموحد للتصنيف الخليجي

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

أصدرت وزارة التجارة والصناعة قرارا أضافت بموجبه ثمانية أنشطة إلى الدليل الموحد لتصنيف الأنشطة الاقتصادية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقالت الوزارة في بيان صحفي أمس السبت إن تلك الأنشطة تتضمن إنتاج مانعات التآكل ومواد إزالة الرواسب والقشور ومضادات البكتريا ومنتج كاسر المستحلب.

وأضافت أن من الأنشطة أيضا إنتاج مطفئ الحريق الذكي وبيعه وتسويقه ودراسة وتنفيذه وإدارة المشاريع داخل الكويت وخارجها وتقديم وإعداد الدراسات والاستشارات الاقتصادية والتقييمية والدراسة المرتبطة بالبيئة.

وذكرت أن من بين الأنشطة التي تضمنه القرار تركيبات ميكانيكية وتمديدات كهربائية لأعمال الشركة والبيع بالتجزئة للفواكه بأنواعها والبيع بالتجزئة للخضار بأنواعها مبينة أنه بموجب القرار الجديد يمكن إصدار تراخيص من الوزارة لمزاولة الأنشطة الثمانية المذكورة.

ويعنى الدليل الموحد لتصنيف الأنشطة الاقتصادية لدول مجلس التعاون بدراسة الأدلة الوطنية للنشاط الاقتصادي الصادر عن دول المجلس وعن الأمم المتحدة وإصدار دليل موحد يعتمد ويستخدم من الأجهزة الإحصائية بدول المجلس.

أداء سلبي وخسائر 12 سوقاً في مايو الماضي

جاء في تقرير الشال الأسبوعي عن الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة – مايو 2019 ، لقد كان أداء شهر مايو سلبياً لمعظم الأسواق المنتقاة ضمن العينة، حيث حقق خلاله 12 سوقاً خسائر، بينما حقق سوقان فقط مكاسب، وعليه حقق شهر مايو 2019 أسوأ أداء شهري خلال عام 2019، نتيجة اشتداد سخونة الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة وتوقعات احتمال صدام عسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وبسبب ارتفاع وتيرة الصراع في الحرب التجارية. وبانتهاء شهر مايو انتهى الشهر الخامس من العام الجاري بحصيلة إيجابية، حقق فيها 12 سوقاً مكاسب مقارنة بمستويات مؤشراتهم في نهاية العام الفائت، بينما حقق سوقان خسائر.

أكبر الرابحين في شهر مايو كان بورصة الكويت الذي كسب مؤشرها نحو 1.8% في شهر واحد، وحقق مكاسب بنحو 12.8% ليصبح ثانيا في ترتيب المكاسب مقارنة مع مستواه منذ بداية العام. ثاني أكبر الرابحين خلال شهر مايو كان السوق الهندي مواصلاً أدائه الموجب بتحقيق مؤشره مكاسب بحدود 1.7%، وجاء في المركز الرابع ضمن الأسواق الرابحة منذ بداية العام بمكاسب بحدود 10.1%.

وكان السوق السعودي أكبر الخاسرين خلال شهر مايو بفقدان مؤشره نحو – 8.5%، ليتراجع إلى المركز السادس ضمن الأسواق الرابحة منذ بداية العام بمكاسب بنحو 8.8%، مقارنة بالمركز الثاني في نهاية شهر ابريل، وحقق السوق الياباني ثاني أكبر الخسائر خلال شهر مايو بفقدان مؤشره نحو 7.4– %.

«التجاري» يشارك الأطفال فرحة عيد الفطر في مستشفى مبارك

مسؤولو البنك في المستشفى

قام فريق قطاع التواصل المؤسسي في البنك التجاري الكويتي، بالتعاون مع إدارة مستشفى مبارك، بتنظيم زيارة لقسم الأطفال، بمناسبة حلول عيد الفطر السعيد، للاحتفال بهذه المناسبة السعيدة، ومشاركتهم فرحة العيد وإدخال السعادة على قلوبهم من خلال توزيع الهدايا عليهم. وجدد «التجاري» من خلال هذه الزيارة، عهداً قطعه على نفسه بمشاركة نزلاء مختلف دور الرعاية والمستشفيات من المرضى، فرحة المناسبات السعيدة ومنها مناسبة الأعياد.

وقالت نائب المدير العام لقطاع التواصل المؤسسي، أماني الورع، إن التجاري يحرص دائماً على مشاركة الأطفال فرحتهم في مختلف المناسبات والأوقات، ويحرص على تنظيم نشاطات خاصة بالأطفال، وزيارتهم بالمستشفيات ومشاركتهم أجواء الاحتفال بالأعياد وإضفاء روح البهجة على نفوسهم. وأشارت إلى أن هذا الأمر يعكس حرص البنك الدائم على التفاعل مع جميع شرائح المجتمع، ومشاركة المرضى ونزلاء المستشفيات فرحة الأعياد والمناسبات السعيدة.

وأفادت أن هذه الزيارة تأتي في إطار اهتمام البنك الدائم، ومشاركته المستمرة في النشاطات الاجتماعية والإنسانية، وتعبيراً عن روح المشاركة والتواصل مع جميع شرائح المجتمع، وانطلاقاً من رسالته الاجتماعية الهادفة إلى دعم جميع مبادرات العمل الخيري والإنساني. هذا، واستمتع الأطفال بهذه الزيارة وسط أجواء تفاعلية وودية وجرى توزيع الهدايا والألعاب.

كما عبر اهالي الأطفال عن سعادتهم البالغة وفرحتهم بهذه المبادرة الاجتماعية التي قام بها فريق البنك التجاري وادخال الفرحة على قلوب الاطفال

«المتحد» يحقق 17.55 مليون دينار أرباحاً صافية في الربع الأول

قال تقرير الشال الأسبوعس عن نتائج البنك الأهلي المتحد – الربع الأول 2019 ، لقد أعلن البنك الأهلي المتحد نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي، وأشارت تلك النتائج إلى تحقيقه صافي أرباح (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 17.55 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 728 ألف دينار كويتي أي ما نسبته 4.3%، مقارنة بنحو 16.82 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2018. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جملة الإيرادات التشغيلية بالمطلق بقيمة أعلى من ارتفاع المصروفات التشغيلية. وعليه، ارتفع الربح التشغيلي للبنك بنحو 1.10 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 21.68 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 20.58 مليون دينار كويتي.

وفي التفاصيل، ارتفعت جملة الإيرادات التشغيلية بنحو 1.75 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 6%، وصولاً إلى نحو 30.94 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 29.19 مليون دينار كويتي. وتحقق ذلك نتيجة تحقيق البنك ربح من استثمارات في أوراق مالية بنحو 3.67 مليون دينار كويتي، بالإضافة إلى ارتفاع معظم بنود الإيرادات التشغيلية بنحو 1.05 مليون دينار كويتي. فيما انخفض بند صافي إيرادات التمويل بنحو 2.95 مليون دينار كويتي أو بنحو 11.6%، وصولاً إلى 22.39 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 25.34 مليون دينار كويتي.

وارتفعت جملة مصروفات التشغيل للبنك بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية وبنحو 648 ألف دينار كويتي أو ما نسبته 7.5%، وصولاً إلى نحو 9.25 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 8.60 مليون دينار كويتي في نهاية الربع الأول من عام 2018. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند تكاليف موظفين وبند الإستهلاك ما مجمله 958 ألف دينار كويتي، بينما انخفض بند مصروفات تشغيل أخرى بنحو 301 ألف دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 29.9% بعد أن كانت نحو 29.5%. وارتفعت جملة المخصصات بنحو 353 ألف دينار كويتي أو بنسبة 11.9%، عندما بلغت نحو 3.33 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 2.97 مليون دينار كويتي. وبذلك، انخفض هامش صافي الربح حين بلغ نحو 56.7% من جملة إيرادات التشغيل، بعد أن كان عند نحو 57.6% خلال الفترة المماثلة من عام 2018.